الحديث المشهــور (أو المستفيض)(2)

بحث في مصطلح الحديث

مستلة رقم 19

*أ.د/ أحمد فوزي محمد إبراهيم فارس*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم – ماليزيا

ahmed.fares@mediu.ws

­­­­­­­­

ahmadfares75@yahoo.com

خلاصة— **خلاصة هذا البحث يبين أن نتعرف على الحديث المشهــور
(أو المستفيض)**

# ***المقدمة***

قسم العلماء أحاديث الآحاد ثلاثة أقسام بحسب عدد الرواة في كل طبقة، فإذا كان عدد الرواة في كل طبقات السند ثلاثة فأكثر سموه (المشهور) أو (المستفيض) وإذا كان عدد الرواة في إحدى الطبقات اثنين وفي بقيتها اثنين فأكثر سموه (العزيز) فإذا انفرد بروايته واحد في أي طبقة من طبقات السند فهو عندهم (الغريب).

# **الموضوع**

**5- المشهور عند غير المحدثين**

**ربما اشتهرت بعض الأحاديث عند بعض العلماء من غير المحدثين أو عند العامَّة من الناس، مع أنها لم تُرْوَ من ثلاثة طرق فأكثر، بل منها ما قد يكون له إسنادان، ومنها ما قد يكون له إسناد واحد، ومنها ما قد يكون باطلاً لا أصلَ له، وهذه شهرةٌ لغويةٌ، بمعنى الذيوع والانتشار، لا بمعنى الشهرة التي يذكرها المحدثون، وهاك أمثلةَ لما اشتُهر عند غير المحدثين ولم يَرْوِهِ ثلاثة فأكثر:**

**1– عند الأصوليين**

**اشتهر عندهم هذا الحديث الذي أخرجه البخاري**([[1]](#footnote-2)) **فقال: ‏ ‏حَدَّثَنَا ‏عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ الْمَكِّيُّ، ‏‏حَدَّثَنَا‏ ‏حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ‏، ‏حَدَّثَنِي‏ ‏يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، ‏عَنْ ‏مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، ‏عَنْ ‏ ‏بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، ‏عَنْ ‏‏أَبِي قَيْسٍ ‏مَوْلَى ‏عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ‏، ‏عَنْ ‏ ‏عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه ‏أَنَّهُ ‏سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ‏ ‏صلى الله عليه وسلم‏ ‏يَقُولُ: «‏‏إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». ‏قَالَ (القائل يزيد بن عبد الله): فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ‏‏أَبَا بَكْرِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ،‏ ‏فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي ‏‏أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ‏عَنْ ‏أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. ‏وَقَالَ‏ ‏عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْمُطَّلِبِ:‏ ‏عَنْ ‏‏عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ‏، ‏عَنْ‏ ‏أَبِي سَلَمَةَ، ‏عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم‏ ‏‏مِثْلَهُ ‏.**

**فهذا الحديث مروي عن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم، لكنه اشتهر عند علماء أصول الفقه لكثرة استخدامهم له.**

**2– عند الفقهاء**

 **اشتهر عندهم هذا الحديثُ الذي أخرجه أبو داود** ([[2]](#footnote-3)) **بسنده ‏عَنْ ‏مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ‏، عَنْ ‏ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهم، ‏عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ‏ ‏قَالَ ‏‏: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ». ‏**

 **فهم يستدلون به كثيراً مع أنه ضعيفٌ موصولاً، والصواب أنه مرسَلٌ عن مُحَارِبٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه أبو داود قبل الموصول مباشرة، ورجَّحه ابنُ أبي حاتم والدَّارَقُطْنِيُّ والْخَطَّابِيُّ والبَيْهَقِيُّ وغيرُهم.**

**3– عند علماء النحو**

 **قيل إنه اشتهر عندهم حديث:** ([[3]](#footnote-4)) **«نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهََ لَمْ يَعْصِهِ» وهو حديثٌ لا أصلَ له ولا إسنادَ له، ولكنهم يستدلون به في كتبهم. وقد ذكره بعض العلماء وبعض اللغويين والنحاة من كلام عمر رضي الله عنه، وقال العجلوني في كشف الخفاء: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وذكر البهاء السُّبْكِي أنه لم يظفر به بعد البحث، وكذا كثيرٌ من أهل اللغة، لكن نقل في المقاصد (الحسنة للسخاوي) عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد. وقال (السيوطي) في اللآلئ (المصنوعة في الأحاديث الموضوعة): منهم من يجعله من كلام عمر، وقد كثر السؤال عنه ولم أقف له على أصل، وسئل بعضُ شيوخِنا الحفاظ عنه فلم يعرفْه».**

 **وقال الملا علي القاري في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة): «قال العراقي: لا أصل لهذا الحديث، ولم أَقِفْ له على إسنادٍ قطُّ في شيءٍ من كتب الحديث، وبعض النحاة ينسبه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله، ولم أَرَ إسناداً إلى عمر رضي الله عنه».**

**4- عند العامة**

**هناك أحاديثُ كثيرةٌ تدور وتشتهر على ألسنة الناس، منها ما هو صحيح ومنها ما هو غير صحيح، وهاك أمثلةً لذلك:**

 **أ – حديث**([[4]](#footnote-5))**:«مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، فهو حديث صحيح روي عن عدد من الصحابة في كتب الصحاح والسنن.**

 **ب – حديث**([[5]](#footnote-6))**: « الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ أَخِيهِ»، فهذا الحديث قد رواه أبو داود والترمذي بألفاظٍ أخري، وفيه ضعفٌ، لكن حسَّنَه العراقي.**

 **ج – حديث**([[6]](#footnote-7))**:«أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي»، فمع أن معناه صحيحٌ إلا أنه ليس له إسنادٌ يُعتَدّ به عند العلماء، فضلاً عن أن تتوفر فيه شروط الشهرة.**

 **فأنت ترى أن من هذه الأحاديث المشهورة على ألسنة العوام ما هو صحيح وما هو غير صحيح.**

**6 - الكتب المصنفة في الأحاديث المشهورة**

 **لم يؤلف العلماءُ كتباً في الأحاديث المشهورة اصطلاحاً، لكنهم ألَّفوا كتباً كثيرةً في الأحاديث المشهورة على ألسنة الناس، بَيَّنُوا فيها درجاتِ تلك الأحاديث وأماكنَ ورودها وما قال العلماءُ فيها. وهذه الكتب في غاية الأهمية خصوصاً لمن يتصدى للوعظ أو للتعليم، حتى يراجعَ الأحاديثَ المشهورةَ قبل أن يعلِّمَها للناس، أو يستخرج منها الأحكام، أو يبني عليها المواعظ. وهاك أهم تلك المؤلفات:**

 **أ – كتاب: (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) لبدر الدين الزركشي، وقد لخصه السيوطي بعد ذلك في (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة).**

 **ب – كتاب: (اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما أَلِفَهُ الطبع وليس له أصل في الشرع) للحافظ ابن حجر العسقلاني.**

 **ج – كتاب: (المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للإمام شمس الدين السخاوي.**

 **د – كتاب: (تمييز الطيب من الخبيث فيما اشتهر على ألسنة الناس من الحديث) لابن الديبع الشيباني.**

 **هـ – كتاب: (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس) للقاضي إسماعيل بن محمد العَجْلُوني. وهو أجمع تلك الكتب وأنفعها.**

**7– نموذج من كتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس)**

 **قال القاضي إسماعيل بن محمد العجلوني رحمه الله:** ([[7]](#footnote-8))

 **اختلاف أمتي رحمة: قال في المقاصد: رواه البيهقيُّ في المدخل بسندٍ منقطعٍ عن ابن عباس رضي الله عنهم بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لاَ عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللهِ فَسُنَّةٌ مِنِّي مَاضِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُنَّةٌ مِنِّي فَمَا قَالَهُ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّمَا أَخَذْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ». ومن هذا الوجه أخرجه الطبرانيُّ والدَّيْلَمِيُّ بلفظه وفيه ضعف.**

 **وعزاه الزركشي وابن حجر في اللآلئ لنصر المقدسي في الحجة مرفوعاً من غير بيان لسنده ولا لصاحبه.**

 **وعزاه العراقي لآدم بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم بغير بيان لسنده أيضا بلفظ : «اخْتِلاَفُ أَصْحَابِي رَحْمَةٌ لِأُمَّتِي» وهو مرسلٌ ضعيفٌ.**

 **وبهذا اللفظ أيضا ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد، وفي المدخل له عن القاسم بن محمد من قوله: «اختلافُ أصحابِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم رحمةٌ لعباد الله».**

 **وفيه أيضا عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: «ما سَرَّنِي لو أنَّ أصحابَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصةٌ».**

 **وفيه أيضا عن يحيى بن سعيد أنه قال: «اختلافُ أهلِ العلم تَوْسِعَةٌ».**

 **وما برح المفتون يختلفون فيُحَلِّلُ هذا ويُحَرِّم هذا فلا يعيب هذا على هذا.**

 **ثم قال في المقاصد أيضا: قرأت بخط شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - أنه حديث مشهور على الألسنة.**

 **وقد أورده ابنُ الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ: «اخْتِلاَفُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ»، وكَثُر السؤال عنه، وزعم كثيرٌ من الأئمة أنه لا أصل له، لكنه ذكره الْخَطَّابِيُّ في: (غريب الحديث) مستطردا فقال: اعترض هذا الحديث رجلان أحدهما ماجِنٌ والآخر مُلْحِدٌ، وهما: إسحاقُ الْمَوْصِلِي وعمرو بنُ بَحْرٍ الجاحظُ، وقالا: لو كان الاختلافُ رحمةً لكان الاتفاقُ عذاباً. ثم تشاغل الخطَّابيُّ بِرَدِّ كلامِهما ولم يَشْفِ في عَزْوِ الحديث، لكنه أشعر بأن له أصلاً عنده.**

 **ثم قال الخطَّابي: والاختلافُ في الدين ثلاثةُ أقسام: الأول: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكارُه كفرٌ، والثاني: في صفاته ومشيئته، وإنكارُهما بدعةٌ، والثالث: في أحكام الفروع المحتمِلَةِ وجوهاً، فهذا جعله الله رحمةً وكرامةً للعلماء، وهو المراد بحديث: «اخْتِلاَفُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ» انتهى. وأقول: وهذا بلفظ الترجمة.**

 **وقال النووي في شرح مسلم: ولا يلزم من كون الشيء رحمةً أن يكون ضدُّه عذاباً، ولا يلتزمُ هذا ويذكرُه إلا جاهلٌ أو متجاهلٌ، وقد قال تعالى: (وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ) (القصص:73)؛ فسمَّى الليلَ رحمةً، ولا يلزم من ذلك أن يكون النهارُ عذاباً. انتهى.**

 **ومثله يقال فيما رواه ابن أبي عاصم في السنة عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ». ورواه الترمذي عن ابن عمر بلفظ «لَا يَجْمَعُ اللهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ وَيَدُ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ». ورواه أحمد والطبراني في الكبير عن أبي نصر الغفاري في حديث رفعه: «سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» فقد قيل: مفهومُه أن اختلافَ هذه الأمة ليس رحمةً ونعمةً. لكن فيه ما تقدم نظيره عن النووي وغيره.**

 **وفي الموضوعات للقاري: أن السيوطي قال: أخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند، ورواه الْحَلِيمِيُّ والقاضي الحسينُ وإمامُ الحرمين وغيرُهم، ولعله خُرِّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا.**

 **ثم قال السيوطي عقب ذكره لكلام عمر بن عبد العزيز: وهذا يدل على أن المراد اختلافهم في الأحكام الفرعية، وقيل في الحرف والصنائع، والأصح الأول، فقد أخرج الخطيب في (رواة مالك) عن إسماعيل بن أبي الْمُجَالِدِ قال: قال هارون الرشيد لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، نكتب هذه الكتب - يعني مؤلفات الإمام مالك - ونُفَرِّقها في آفاق الإسلام ؛ لنحمل عليها الأمة. قال: يا أمير المؤمنين، إن اختلافَ العلماء رحمةٌ من الله تعالى على هذه الأمة، كلٌّ يَتْبَعُ ما صحَّ عنده، وكلٌّ على هُدىً، وكلٌّ يريد الله تعالى.**

 **وفي مسند الفردوس عن ابن عباس رضي الله عنهم مرفوعا: «اخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ».**

 **وذكر ابن سعد في طبقاته عن القاسم بن محمد أنه قال: «كان اختلافُ أصحابِ محمد صلى الله عليه وسلم رحمةً للناس»، وأخرجه أبو نعيم بلفظ: «كان اختلافُ أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمةً لهؤلاء الناس». انتهى كلام العجلوني.**

 **يلاحظ المتأمل أن القاضي العجلوني -رحمه الله- قدم في التعليق على هذا الحديث درساً علمياً رائعاً غزير الفوائد والمعاني، وهكذا غالبُ تعليقاتِه على الأحاديث المشهورة هي عبارةٌ عن أبحاثٍ علميةٍ حديثيةٍ وفقهيةٍ متميزةٍ جديرةٍ بالتقدير.**

**............................................................................................**

# المراجع والمصادر

1. سنن أبى داود للإمام/ الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (ت275هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – الناشر/ دار الفكر .
2. صحيح البخاري للإمام/ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت256هـ) – تحقيق/ د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه فى كلية الشريعة - جامعة دمشق – الناشر/ دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت- الطبعة الثالثة 1407 هـ - 1987م .
3. صحيح مسلم للإمام/ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (ت261هـ)-حققه / محمد فؤاد عبد الباقى دار إحياء التراث العربي - بيروت .
4. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبى عيسى بن سوره (ت279هـ)- تحقيق وشرح للعلامة / أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث العربي – بيروت .
5. المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ/ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى (ت405هـ) - تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م .
6. المسند للإمام/ أحمد بن حنبل (ت241هـ)- الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة .
1. ()أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب بالسنة باب:أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ13/318 (7352). [↑](#footnote-ref-2)
2. ()أخرجه: أبو داود في سننه كتاب الطلاق باب:في كراهية الطلاق 1/255(2178). [↑](#footnote-ref-3)
3. ()كشف الخفاء 2/323(2831)، المقاصد الحسنة 449/1259. [↑](#footnote-ref-4)
4. ()الحديث مروي عن عدد من الصحابة، فمن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا 1/99(101) ، و من حديث الحارث بن سويد النخعي، صححه الحاكم في المستدرك كتاب البيوع 2/9، ووافقه الذهبي. [↑](#footnote-ref-5)
5. ()روي الحديث عن أبي هريرة:أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب:باب في النصيحة والحيطة 4/280(4918) بلفظ المؤمن مرآة المؤمن، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب البر والصلة باب ما جاء في شفقة المسلم علي المسلم 4/2 87(1929)بلفظ إن أحدكم مرآة أخيه. [↑](#footnote-ref-6)
6. ()انظر: المقاصد الحسنة ص(29). [↑](#footnote-ref-7)
7. ()كشف الخفاء ومزيل الإلباس 1 /(64(153). [↑](#footnote-ref-8)